

أثر الرسوم الجمركية الأمريكية على الاقتصاد الصيني خلال الفترة 2015-2025

The impact of US tariffs on the Chinese economy during the period 2015-2025.

طويل حدة¹

¹ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، h.touil@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2025/12/18

تاريخ القبول: 2025/12/09

تاريخ الاستلام: 2025/09/07

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد آثار الرسوم الجمركية الأمريكية على الاقتصاد الصيني خلال فترة 2015-2025، وكذلك الحلول التي تبنتها الصين لتخفيف من حدة هذه الآثار، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الصيني. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك آثار قد تبدو طفيفة في الوقت الراهن إلا أنها قد تزيد حدها مستقبلا إن لم تكن الحلول المنتهجة في الاقتصاد الصيني ذات فعالية.

كلمات مفتاحية: الرسوم الجمركية، الميزان التجاري، الحرب التجارية، صادرات و واردات، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية

تصنيفات JEL: O5، P45، F19، H2.

Abstract : This study aims to examine the impact of U.S. tariffs on the Chinese economy during the period 2015–2025, as well as to analyze the strategies adopted by China to mitigate these effects. Employing a descriptive-analytical approach, the research draws on economic data and statistics related to China's performance during this timeframe. The study concludes that, although the immediate impacts appear relatively mild, they may intensify over time if the measures implemented by China prove to be ineffective in the long term.

Keywords: Tariffs, Trade Balance, Trade War, China, United States.

Jel Classification Codes: O5, P45, F19, H2

1. مقدمة: هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي لعقود زمنية متتالية، بفضل قدراتها الإنتاجية والصناعية والتكنولوجية، وغزت منتجاتها الأسواق العالمية، ولطالما كانت الداعي والراعي لتحرير التجارة العالمية من القيود والعوائق التجارية، غير أن العجز الدائم الذي أصاب ميزانها التجاري لعقود خاصة مع الصين، جعلها تتراجع في تعاملاتها التجارية مع دول مختلفة ومنها الصين، حيث أقرت الإدارة الأمريكية بمجيء "دونالد ترامب" إلى الحكم حزمة من الرسوم الجمركية على منتجات متنوعة صينية، خلال عهديه الأولى والثانية، ومن هنا صيغت إشكالية الدراسة:

المؤلف المرسل: طويل حدة، الإيميل: h.touil@centre-univ-mila.dz

أ- إشكالية البحث: ما هي آثار الرسوم الجمركية الأمريكية المفروضة على الاقتصاد الصيني؟
وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

* ما هي أسباب فرض الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية؟

* هل استطاعت الرسوم الجمركية الأمريكية تثبيط الاقتصاد الصيني؟

ب - الفرضيات:

* هناك عدة أسباب جعلت من الولايات المتحدة تفرض تعريفات جمركية على الواردات الصينية أبرزها العجز الضخم والدائم في الميزان التجاري مع الصين، بالإضافة إلى خوف الولايات المتحدة من تطور حجم الاقتصاد الصيني وهيمنته على الاقتصاد العالمي.

* من المعلوم في الاقتصاد الكلي أن للرسوم الجمركية آثار على المستوى الكلي والجزئي، لذا ستكون هناك آثار مختلفة على الاقتصاد الصيني، لكن أن ترقى لتثبيط الاقتصاد الصيني فلا لأن الصين لها استراتيجيات تجارية تعمل على تخفيف هذه الآثار.

ج- أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى التعرف على الأسباب الحقيقية التي جعلت من الولايات الأمريكية تقرر ضرائب على الواردات الصينية، وما هي الآثار التي خلفتها هذه الرسوم على الاقتصاد الصيني بالإضافة إلى الحلول التي انتهجتها الصين لحماية اقتصادها.

د- أهمية البحث: تتأتى أهمية الدراسة من منطلق إبراز وتأكيد دور الرسوم الجمركية في حماية الاقتصاديات من جهة وشل اقتصاديات دولية ثانية من جهة أخرى، بالإضافة إلى التعرف على الحلول والاستراتيجيات المتبناة لمواجهة الرسوم المفروضة على الاقتصاديات الدولية.

هـ- منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قمنا بجمع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الصيني خلال الفترة 2015-2025 وتحليلها من أجل استخلاص الآثار والنتائج.

2. العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: إن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تعود إلى القرن 18 ميلادي، واتسمت بدايتها بالبطء، وقد شهدت تطورا ملحوظا خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي خاصة بعد توقيع اتفاقية التجارة الثنائية الأولى سنة 1979، ثم انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة سنة 2001، وبعدها اتفاق Strategic SED « Economic Dialogue الذي أطلق سنة 2006، بدأت التجارة بتدفق محدود للسلع بين البلدين إلى أن أصبحت علاقات واسعة النطاق دبلوماسيا وتجاريا؛ حيث أصبح يقدر حجم التجارة

السلعية بينهما 582.4 مليار دولار سنة 2024، وبلغ إجمالي الصادرات السلعية للولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين 143.5 مليار دولار، في حين بلغت الواردات السلعية ما قيمته 438.9 مليار دولار في نفس السنة (Bureau of Economic Analysis). وقد بلغ حجم التجارة السلعية بينهما حده الأقصى سنة 2022 بـ 760.58 مليار دولار، وقدرت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع إلى الصين بـ 198.46 مليار دولار أما وارداتها السلعية من الصين فبلغت بـ 562.39 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1): صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين خلال الفترة 2015-2025. بوحدة مليار دولار.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
صادرات	163.329	196.387	187.875	180.750	167.629	166.231	192.782	198.462	196.376	199.273
واردات	499.697	479.718	524.144	558.244	469.549	448.740	526.247	562.395	447.188	461.425
الميزان التجاري	336.368-	310.330-	336.268-	377.493-	301.920-	280.509-	333.464-	363.934-	250.812-	262.152-

Source : <https://apps.bea.gov/international/factsheet/factsheet/.html>

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/07/13 على الساعة: 9:47.

يتضح من الجدول أعلاه أن حجم التجارة بين الدولتين ضخمة، ورغم ذلك فقد عرف عدم الاستقرار؛ فنلاحظ أن حجم صادرات الولايات المتحدة إلى الصين ارتفع سنة 2016 إلى 196.387 مليار دولار لينخفض خلال سنوات الفترة 2017 إلى 2202 ليصل إلى 166.231 مليار دولار، ثم عاود الارتفاع خلال الفترة الموالية ليصل سنة 2024 حجم 199.273 مليار دولار. باستثناء سنة 2023 التي عرفت فيها الصادرات انخفاضا محسوسا.

في حين نلاحظ أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين ضخمة جدا مع ملاحظة تذبذب طفيف وعدم استقرار خلال فترة الدراسة؛ حيث انخفض خلال سنة 2016 إلى 479.718 مليار

دولار لترتفع خلال سنتي 2017 و 2018 إلى 524.144 مليار دولار و 558.244 مليار دولار على التوالي ثم إنتكس سنتي 2019 و 2020 ليعاود النهوض خلال سنتي 2021 و 2022 وانخفض مرة أخرى سنة 2023 إلى 447.188 مليار دولار ثم ارتفع سنة 2024 لتبلغ 461.152 مليار دولار.

يفسر عدم الاستقرار في ارتفاع الصادرات والواردات الأمريكية مع الصين بسبب الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس "ترامب" خلال عهده الأولى على الواردات الصينية من أجل تخفيض العجز في الميزان التجاري، ما جعل الصين ترد بفرض رسوم أخرى على صادرات الولايات المتحدة لها. هذا بالإضافة إلى جائحة كورونا.

وإن كانت الواردات الأمريكية من الصين أكبر من الصادرات، الأمر الذي جعل ميزانها التجاري مع الصين في وضع العجز الدائم، فأن ذلك يدل على أن الصين تستحوذ على أكبر جزء من السوق الأمريكي.

وقد تنوع هيكل الصادرات والواردات للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين؛ حيث استوردت من الصين السلع الاستهلاكية باستثناء الأغذية والسيارات بقيمة 214.3 مليار دولار في حين صدرت لها ما قيمته 15 مليار دولار؛ كما استوردت من السلع الرأسمالية باستثناء السيارات ما قيمته 144.8 مليار دولار في حين صدرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين ما قيمته 49 مليار دولار، إضافة إلى سلع أخرى متنوعة. جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية سوقا للمنتجات الصينية.

الجدول رقم(2): صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين لسنة 2024.

بوحدة المليار دولار.

الصادرات	القيمة	الواردات	القيمة
السلع الرأسمالية باستثناء السيارات	49.0	السلع الاستهلاكية باستثناء الأغذية والسيارات	214.3
المستلزمات والمواد الصناعية	48.8	السلع الرأسمالية باستثناء السيارات	144.8
خدمات السفر لجميع الأغراض بما في ذلك التعليم	24.3	المستلزمات والمواد الصناعية	42.7
الأطعمة والأعلاف والمشروبات	22.7	مركبات وقطع غيار ومحركات	22.1
السلع الاستهلاكية باستثناء الأغذية والسيارات	15.0	سلع تجارية عامة أخرى	10.5
سلع أخرى وخدم	39.5	سلع وخدمات أخرى	27

Source : <https://apps.bea.gov/international/factsheet/factsheet/.html>

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/07/13 على الساعة: 9:47.

3. التسلسل الزمني لأحداث الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: بدأت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في العهدة الأولى للرئيس "دونالد ترامب" على النحو التالي (Erica York):

* مارس 2018: فرضت رسوم جمركية على الواردات من الصين بقيمة 50 مليار دولار بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974. وقد أقرها 'دونالد ترامب'.

* أبريل 2018: برسوم جمركية مماثلة ردت الصين على الواردات الأمريكية.

* 2019: تواصل التصعيد في فرض الرسوم الجمركية إضافية بين البلدين على السلع المستوردة.

* جانفي 2020: تم التوصل إلى اتفاق بين البلدين على إثره خفضت بعض الرسوم الجمركية.

2021: تواصلت المفاوضات بين البلدين في طابع تميز بالتوتر حول قضايا التجارة والاستثمار.

* 2022-2023: طغت التوترات بين البلدين بسبب قضايا تتعلق بحقوق الإنسان والتكنولوجيا، ما أدى إلى استمرار فرض رسوم جمركية على الواردات المتأتية من الصين.

* 2025: وعودة "دونالد ترامب" إلى الحكم للمرة الثانية فرض رسوما جمركية إضافية على الواردات الصينية بنسبة 10٪ في الأول من فيفري وفي الرابع من مارس من نفس السنة رفعت الإدارة الأمريكية الرسوم الجمركية على الواردات الصينية مرة أخرى بنسبة 10٪، لتزداد الصين في 10 مارس بفرض تعريفات جمركية بنسبة 15٪ على الواردات من السلع الأمريكية، وفي 2 أبريل 2025 أعلن "دونالد ترامب" رفع إجمالي الرسوم الجمركية على الواردات المتأتية من الصين إلى 54٪، وجاء الرد من الحكومة الصينية في 9 من أبريل 2025 برفع الرسوم الجمركية على الواردات المتأتية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى 84٪.

* ماي - جوان 2025: بدأ مرحلة التفاوض التجاري بين البلدين لتخفيض الرسوم الجمركية.

4. أسباب الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة على الصين:

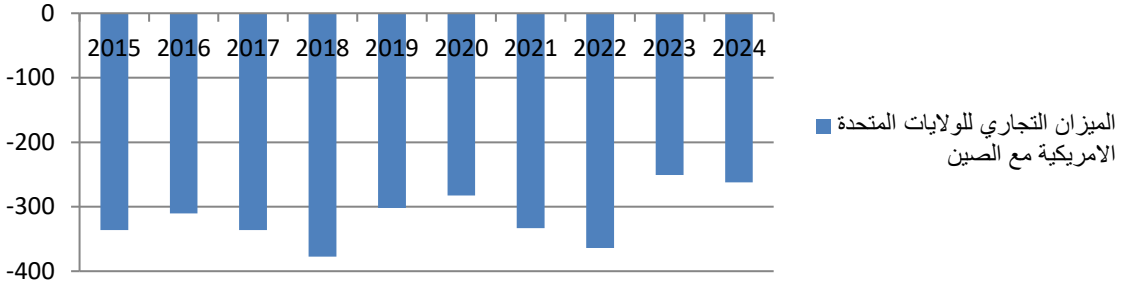
1.4. العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين: من الشكل الموالي يتضح أن العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين ضخم ومستمر؛ حيث قدر سنة 2015 بـ 336.367 مليار دولار وارتفع سنة 2018 إلى 377.493 مليار دولار، الأمر الذي اوجب على إدارة "ترامب" إيجاد حل، من أجل تخفيف هذه الفجوة. وكان الإجراء المعتمد هو فرض تعريفات جمركية على الواردات المتأتية من الصين، غير أن هذا الإجراء لم يكن كافيا لتخفيض العجز في الميزان التجاري إلى مستويات

مقبولة لدى إدارة " ترامب"، فالعجز بقي ضخماً سنة 2024 في حدود 262.152 مليار دولار، وهو ما استدعى من إدارة "ترامب" فرض رسوم جمركية إضافية مع بداية عهده الجديدة سنة 2025.

شكل رقم (1): الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين خلال الفترة 2015-

2024 الوحدة بمليار دولار

الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1.

تخوفت إدارة الحكومة الأمريكية من العجز التجاري المستمر للميزان التجاري لها مع الصين. لأن له عدة آثار وهي:

* انخفاض حجم التوظيف بالولايات المتحدة الأمريكية: بعد انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة استقطبت الاستثمارات الأمريكية خاصة الاستثمارات في القطاع الصناعي ما أدى إلى انخفاض القاعدة الصناعية الأمريكية، فقد قدر حجم الاستثمارات الأمريكية المتوجهة إلى الصين 92.150 مليار دولار سنة 2015 وارتفع إلى 126.908 مليار دولار سنة 2023. في حين الاستثمارات داخل الولايات المتحدة الأمريكية قدرت بـ: 14.714 مليار دولار سنة 2015 وارتفعت إلى 28.043 مليار دولار سنة 2023، الأمر الذي عمل على نقل مناصب العمل إلى الخارج؛ بفعل الشركات المتجهة للاستثمار في الصين بسبب: التكاليف المنخفضة للأجور، الضرائب، الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق المصانع الأمريكية وتسريح العمال. وقد نتج عنه توظيف 1.714 مليون عامل. ضمن الشركات الأمريكية المستثمرة في الصين والتابعة للشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية سنة 2015 وبلغ عدد الموظفين إلى 1.201 مليون عامل سنة 2022.. في حين وظفت الشركات التابعة للصين وتستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية 46 ألف عامل سنة 2015 وارتفع إلى 116.3 ألف عامل سنة (Bureau of Economic Analysis 2022).

* **فقدان السلع الأمريكية قدرتها على المنافسة:** إن العجز في الميزان التجاري يفسر على أن السلع الصينية والتي غالبا ما تكون ذات أسعار منخفضة، مقارنة بالسلع الأمريكية (وهذا يعود لعدة أسباب أهمها اليد العاملة الرخيصة، سياسات الدعم الحكومي المعتمدة من طرف الصين)، يكون عليها الطلب مرتفع من طرف المستهلكين الأمريكيين، في حين ينخفض الطلب المحلي على السلع الأمريكية، مما يجبر الشركات الأمريكية على تخفيض الأسعار، فتلجأ إلى الضغط على التكاليف فتتخفف جودة المنتجات الأمريكية. وبالتالي تضعف القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية.

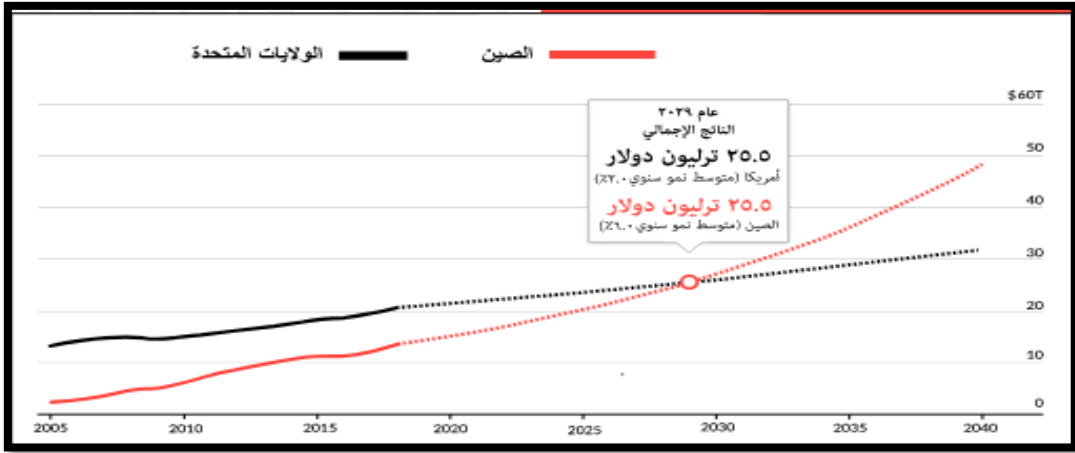
* **يخلق اعتمادا مفرطا على الصين في سلاسل الإمداد:** إن العجز الدائم والضحيم في الميزان التجاري يعني ضعف التنوع في مصادر الاستيراد؛ حيث تصيح الصين المصدر الأساسي للسلع والمواد الخام، مما يجعل سلاسل الإمداد الأمريكية أقل مرونة، ففي حالة حدوث أزمات بين البلدين قد يؤدي ذلك إلى ضعف أو توقف سلاسل الإمداد لعدم وجود بدائل.

2.4. تبني الصين لمزيج من السياسة التجارية والنقدية تعزز قوة منافسة المنتجات الصينية في الأسواق الأمريكية والعالمية: تبني الصين مجموعة من السياسات التجارية والنقدية لتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها من خلال تقديم الدعم المباشر وغير المباشر للشركات الصينية؛ خاصة الشركات التي تنشط في القطاعات الإستراتيجية مثل: التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، الصناعات الثقيلة، الاتصالات. ويشمل الدعم: تخفيضات ضريبية، تسهيلات تمويلية، دعم البحث والتطوير وتوفير أراضي بأسعار منخفضة، بالإضافة إلى أن الصين تتدخل في سعر صرف عملتها لتبقيها منخفضة نسبيا، مما يجعل صادراتها أرخص في الأسواق الدولية وأكثر قدرة على المنافسة (منعم دحام و الغفورحمود، 2021). كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتهم الصين بالتجسس الصناعي وسرقة حقوق الملكية الفكرية (شهيرة و ياسمين، 2021).

3.4. تنامي النزعة الأمريكية والتخوف من هيمنة الصين على الاقتصاد العالمي: برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى؛ بعد أن تضررت الاقتصاديات الأوروبية، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت كقوة عسكرية خاصة مع استخدامها القنبلة النووية، ومهيمنة على الاقتصاد العالمي مع نهاية الحرب الباردة وانحياز الاتحاد السوفيتي. وكانت للإدارة الأمريكية يد ودور في كل الأحداث العالمية؛ من أجل الحفاظ على هيبتها ومكانتها، وفي خضم الأحداث الدولية ظهر شعار "أمريكا أولا" هدف متبنوه إلى التركيز على الداخل الأمريكي وحماية الاقتصاد الأمريكي، خاصة بعد ظهور دول منافسة

وتكتلات اقتصادية تسعى لكسر الهيمنة الأمريكية، وتعد الصين إحدى الدول المنافسة للاقتصاد الأمريكي؛ إذ يعتبر ثاني أكبر اقتصاد، بمؤشرات اقتصادية قوية، وسوق محلي كبير، ويد عاملة رخيصة. والشكل الموالي يوضح تصاعد وقوة الاقتصاد الصيني بالمقارنة مع تصاعد وقوة الاقتصاد للولايات المتحدة، وأنه في غضون سنة 2030 ستتحلى الولايات المتحدة الأمريكية عن هيمنتها للصين، الأمر الذي ترفضه الولايات المتحدة الأمريكية.

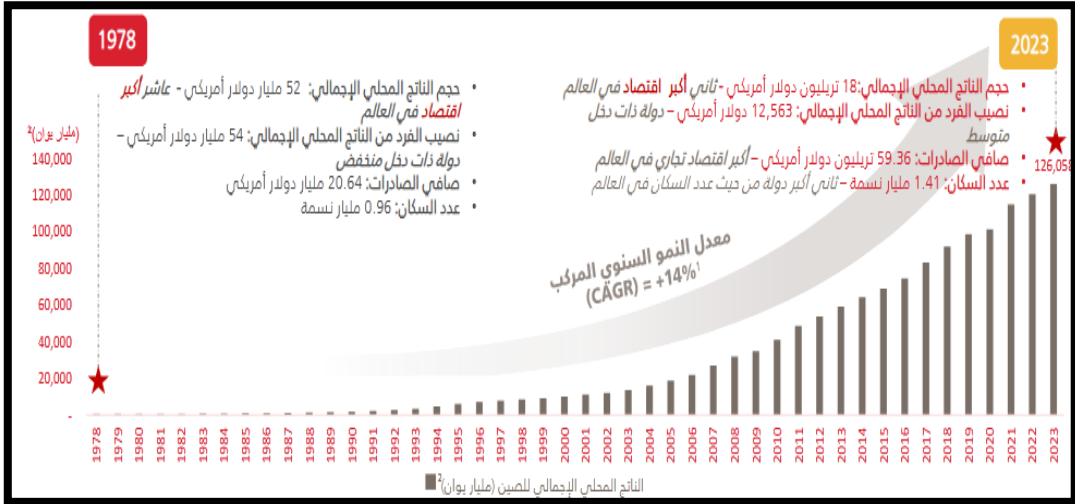
الشكل رقم(2): مقارنة حجم الاقتصاد الأمريكي مع الاقتصاد الصيني خلال الفترة 2005-2040.



المصدر: علي محمد الجوري، "الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية: إلى أين؟"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، مصر، سبتمبر 2019، ص: 46.

4.4. آثار الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني: لطالما عرف الصين بالعملاق النائم نظرا لمساحته وتعداد سكانه، فنتجته المحلي الإجمالي إلى غاية سنة 2001 لم يتعدى 1.3 ترليون دولار، ومع انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، اعتقد قادة دول العالم أن بإمكانهم الاستفادة من اندماج الصين في النظام العالمي، غير أن الواقع أثبت غير ذلك فسرعان ما أصبحت الصين أكبر اقتصاد في العالم منافسة للاقتصاد الأمريكي وبأسطة هيمنتها على العالم. والشكل الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للصين.

الشكل رقم (3): تطور الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال الفترة 1978-2023 الوحدة مليار يوان.



المصدر: الاقتصاد الصيني والأسواق المالية 2024، البلاد المالية، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://www.albiladcapital.com/Documents/Research%20Publications/China%20Market%201st%20Publications%20-%20AR%20-%20Final%20v2.pptx> 7:57 على الساعة: 2025/07/30 تم الاطلاع عليه بتاريخ:

استطاعت الصين أن تغزو جميع أسواق العالم؛ بما فيها السوق الأمريكية وأصبحت شريكا مهما وأساسيا لها، وتخوفا من فقدان الولايات المتحدة لمكانتها العالمية وتدهور اقتصادها، بفعل الاستراتيجيات الاقتصادية المنتهجة من طرف الصين، عمدت الحكومة الأمريكية إلى محاولة الحد من نمو الاقتصاد الصيني بإتباع جملة من الإجراءات أهمها فرض تعريفات جمركية على المنتجات الصينية الواردة إليها.

1.5. تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني: حقق الاقتصاد الصيني خلال الفترة 2015-2024 معدلات نمو معتبرة، رغم مروره بفترات تباطؤ طفيفة خلال سنوات 2016-2019 بسبب الرسوم الجمركية التي أعلنها الرئيس "ترامب" خلال عهده الأولى، أما التباطؤ الكبير الذي شهدته سنة 2020 والمقدر بـ: 2.99٪ فتعود أسبابه إلى جائحة كورونا وما ألقته من أضرار اقتصادية على المستوى العالمي ويعتبر الاقتصاد الصيني الوحيد الذي حقق نمو خلال الجائحة. وقد عاود النهوض سنة 2021 ليبلغ النمو مقدار 8.45٪. ثم عاود الانتكاس في السنة الموالية إلى 2.99٪. وهذا بسبب الرسوم الجمركية التي واصلت الإدارة الأمريكية فرضها على الصين، غير أنه عاود الارتفاع خلال سنتي 2023 و2024 ليبلغ 4.8٪ و5.4٪ على التوالي. كما حققت الصين معدل نمو خلال الفصل الأول 5.4٪ وفي الربع الثاني 5.2٪ خلال سنة 2025، وهو ما يشير إلى تباطؤ طفيف بمقدار 0.2٪.

الجدول رقم(3): يوضح معدل النمو الاقتصادي للصين خلال الفترة 2015 – 2025.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل النمو	7.04%	6.85%	6.95%	6.75%	5.95%	2.24%	8.45%	2.99%	4.8%	5.4%*

Source: <https://statisticstimes.com/economy/country/china-gdp-per-capita.php> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/08/01

7.48 على الساعة:

* وفقا لبيانات البنك الدولي.

2.5. تراجع الثقة الاستثمارية: إن حرب الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تثير حالة من الإرباك وعدم اليقين بالنسبة لقرارات الاستثمارات الأمريكية داخل الصين والمتجهة نحو الصين، وكذلك قرارات الاستثمار للشركات الصينية التي تنشط داخل الولايات المتحدة الأمريكية والمتجه لها. لان الرسوم الجمركية ترفع من سعر المنتج ما يؤدي إلى انخفاض المبيعات والتي تضغط على حجم الإنتاج بالانخفاض فتزيد التكاليف الثابتة للمنتج ما يعني خسارة الميزة التنافسية على مستوى السعر وحتى الجودة. وبالتالي هذه الشركات تبحث عن مناطق أكثر أمانا وربحية (دحام و حمود، 2021).

3.5. تأثيرات على قطاع الصناعة والتوظيف: يوضح الجدول رقم(4) وضع الصناعة الصينية خلال الفترة 2022-2027؛ حيث يتضح أن معدل النمو كان في ارتفاع خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة الدراسة أين بلغ حده الأعلى 5.3% سنة 2024. ويتوقع خلال السنوات الثلاث التالية انخفاض متتالي لمعدل الصناعة ليبلغ الانخفاض 3.1% سنة 2027. في ظل التعريفات الجمركية الأمريكية واسعة النطاق.

وتشير الإحصائيات إلى انخفاض أرباح الشركات الصناعية الصينية بنسبة 1.8% عن العام السابق لتصل إلى 3.44 تريليون يوان صيني في النصف الأول من عام 2025 (TRADING). في حين يبدو من الجدول (4) أن معدل البطالة ارتفع سنة 2023 إلى 5.5% بعد أن كانت نسبته تقدر بـ 5.1% وتعود الأسباب إلى المشاكل التي يعاني منها القطاع العقاري؛ حيث انخفضت أسعار العقارات مما أدى إلى تراجع مبيعات القطاع الأمر الذي أثر على الشركات العقارية والاقتصاد ككل وعلى فقدان الوظائف، وانخفض في ماي 2025 إلى 5% وهذا بسبب سياسات الدعم التي تبنتها الحكومة الصينية لدعم الطلب المحلي.

جدول رقم(4): نمو القطاع الصناعي ومعدلات البطالة للصين خلال الفترة 2022-2027.

*2027	*2026	*2025	2024	2023	2022	السنوات
%3.1	%3.2	%3.6	%5.3	%4.4	%2.3	معدل نمو الصناعة
-	-	%5	%5.2	%5.5	%5.1	معدل البطالة

Source : -china Economic Update-June 2025, Special Focus : Jobs in Transition. World bank Group, p :17.

تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2025/08/06 على الساعة: <https://ar.tradingeconomics.com/china/unemployment-rate>
.07:45

* توقعات البنك الدولي.

4.5. التضخم في الاقتصاد الصيني: من خلال قراءتنا للجدول رقم (5) نلاحظ أن التضخم في الاقتصاد الصيني ظل معتدل النسبة يتراوح بين 0.98% كحد أدنى و 2.9% كأقصى حد في الفترة من 2015-2022. وانخفض التضخم خلال السنوات المالية 2023 و 2024 و 2025 لمستويات دنيا حيث سجل مستوى في حدود 0.23% و 0.23% و 0.1% على التوالي؛ وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى ضعف الاستهلاك بعد جائحة كورونا، ارتفاع معدلات الادخار بدلا من الإنفاق، أزمة القطاع العقاري في الصين والذي يعتبر أكبر قطاع محرك للاقتصاد، بالإضافة إلى الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (5): معدل التضخم في الاقتصاد الصيني خلال الفترة 2015 – 2025.

-2025 Q2	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
%0.10	%0.22	%0.23	%1.97	%0.98	%2.42	%2.9	%2.07	%1.59	%2	%1.44	معدل التضخم

Source:[https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2024&locations=](https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2024&locations=CN&start=1987&view=chart.09.02)

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/08/02 على الساعة: 09.02

6. الحلول التي تبنتها الصين للحد من هذه الآثار:

1.6. المعاملة بالمثل (رسوم انتقامية): في إطار الهجوم الأمريكي الشرس على الصادرات الصينية كانت الصين ترد على الرسوم الأمريكية برسوم جمركية أخرى؛ ففي 2018/03/8 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوما جمركية بنسبة 25% على واردات الصلب و 10% على الألومنيوم. ردت الصين في 2 أبريل 2018 بفرض رسوم جمركية على 128 منتجا أمريكيا، بما في ذلك رسوم جمركية بنسبة 25% على لحم الخنزير و 15% على الفاكهة. وفي 6 جويلية من 2018 فرضت الولايات المتحدة رسوما جمركية بنسبة 25% على سلع صينية بقيمة 34 مليار دولار، مستهدفة الآلات الصناعية والإلكترونيات مما

جعل الصين ترد في نفس اليوم برسوم أخرى بنسبة 25٪ على سلع أمريكية بقيمة 34 مليار دولار، بما في ذلك المنتجات الزراعية والمركبات. وهكذا تواصلت الحرب التجارية بين الدولتين إلى غاية يومنا هذا (What We SHOULD have Learned from the First US-China Trade War).

2.6. توسيع الشراكات التجارية: انتهجت الصين إستراتيجية متعددة المحاور لتوسيع شبكاتها التجارية الدولية؛ من أجل تقليل الاعتماد على السوق الأمريكي وتصريف منتجاتها فعمدت اتفاقيات تجارية دولية ثنائية ومتعددة لتعزيز علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية، إعادة تشكيل سلاسل التوريد، التوجه نحو شركاء إقليميين وتقليص الاعتماد على أمريكا (الخوري، 2019).

3.6. - دعم القطاعات المتضررة: خلال الحرب التجارية بين البلدين قامت الصين بمجموعة من الإجراءات حتى تدعم القطاعات المتضررة، فعمدت إلى الدعم المال والمصرفي من خلال: تيسير الإقراض للمؤسسات الصناعية والتصديرية، خفض أسعار الفائدة، دعم التوظيف والتنمية المحلية، تعزيز الطلب المحلي والريفي الحضري، التشجيع على الابتكار والاعتماد الذاتي، إعفاءات انتقائية من الرسوم (KURTENBACH E. , 2025).

4.6. دعم الطلب المحلي: ولدعم الطلب المحلي قامت الحكومة الصينية بالإجراءات التالية: إصدار قروض وسندات طويلة الأجل، حملات دعم استهلاكي على المنصات الالكترونية الكبرى، إصدارات مالية ضخمة لدعم الاستهلاك، تكريس إستراتيجية الدورة المزدوجة ، تحويل الصادرات إلى السوق المحلي (CGTN, 2025).

5.6. تقديم شكوى للمنظمة العالمية للتجارة: قدمت الصين شكوى للمنظمة العالمية للتجارة تتعلق بالرسوم الجمركية التي فرضت على صادراتها باتجاه أمريكا بداية من سنة 2018؛ حيث قدمت أول شكوى بخصوص رسوم الصلب (25٪) والألمنيوم (10٪) في 5 أبريل سنة 2018 (رضا، 2018)، أما الشكوى الثانية فكانت بتاريخ 6 جويلية 2018 ضد حزمة أخرى من الرسوم الجمركية الأمريكية على البضائع الصينية بموجب المادة 301. وفي 16 جويلية من نفس السنة تم تقديم شكوى إضافية ضد خطة أمريكية لفرض رسوم جمركية على واردات صينية تقدر بـ: 200 مليار دولار وفي 25 فيفري 2025 وتقدمت الصين بطلب استشارة للمنظمة العالمية للتجارة تتعلق بخصوص الرسوم الأمريكية الجديدة والمقدرة بنسبة 10٪ على جميع البضائع الصينية (خلف، 2025). غير أن هذه الشكاوى لم تجد نفعا بسبب عدم تفعيل جهاز فض المنازعات للمنظمة العالمية للتجارة (الحي، جوان 2025).

الخاتمة:

بعد عقود من التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كان فيها الميزان التجاري دوما لصالح الصين، تعمقت الفجوة بين الصادرات والواردات بشكل كبير ومتسارع لصالح الصين، ما أجبر الإدارة الأمريكية اتخاذ

موقف حمائي، تمثل في فرض رسوم جمركية على الواردات الصينية. وهو أمر له تبعاته على الاقتصاد الصيني، والتي هي محور دراستنا في هذه الورقة البحثية وقد خلصنا فيها إلى مالي:

نتائج اختبار الفرضيات: بعد الدراسة توصلنا إلى:

* نقبل الفرضية الأولى؛ حيث هناك عدة أسباب جعلت من الولايات المتحدة تفرض تعريفات جمركية على الواردات الصينية أبرزها العجز الضخم والدائم في الميزان التجاري مع الصين والذي بلغ في حده الأقصى 377.493 مليار دولار سنة 2018 ، بالإضافة إلى تخوف الولايات المتحدة من تطور حجم الاقتصاد الصيني وهيمته على الاقتصاد العالمي والصين مرشحة لذلك لما تتمتع به من مقومات اقتصادية.

* نقبل الفرضية الثانية؛ فمن خلال الدراسة تبين أن الاقتصاد الصيني كان معدل نموه أكثر من 5٪ باستثناء سنتي 2020 أين بلغ 2.24٪ وتعود أسباب انخفاضه إلى جائحة كورونا وسنة 2022 أين بلغ 2.99٪ وتعود الأسباب إلى تدهور القطاع العقاري للصين. في حين كانت معدلات التضخم في مستويات مقبولة، أما مستويات البطالة في تقريبا ثابتة في حدود 5٪، غير أن معدل نمو الصناعة شهد نموا حتى سنة 2024 إذ بلغت نسبته 5.3٪، وان كانت التوقعات تشير إلى انخفاضه انطلاقا من سنة 2025. فإن السنوات المقبلة تأكد أو تنفي مدى نجاعة الاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة الصينية.

نتائج الدراسة:

- تذرعت الولايات المتحدة الأمريكية بالعجز في ميزانها التجاري مع الصين، من أجل فرض رسوم جمركية على الواردات الصينية، وهدفها الرئيسي هو تحطيم الاقتصاد الصيني حتى لا يهيمن على العالم اقتصاديا وسياسيا وتبقى الزعامة والهيمنة أمريكية.
- بالرغم من فرض تعريفات جمركية على الاقتصاد الصيني منذ 2017، إلا أن الصين استطاعت بفضل استراتيجياتها التخفيف من حدة الآثار والمضي قدما للهيمنة على الاقتصاد العالمي.
- إن الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين ونختلف دول العالم يشير إلى تبنيها أفكار المذهب التجاري.
- إن تعطيل جهاز فض المنازعات التجارية للمنظمة العلمية للتجارة، يلغي دور المنظمة العالمية للتجارة ويحد من عملها.

توصيات الدراسة:

- ضرورة الابتعاد عن أسلوب الحرب التجارية الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية على الصين، لما له من آثار على الاقتصاد الصيني وحتى العالمي.
- ضرورة اللجوء إلى المفاوضات التجارية والاحتكام إلى أحكام المنظمة العالمية للتجارة.

- ضرورة إعادة تفعيل جهاز فض المنازعات التجارية للمنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المراجع:

- 1-Erica York, Alex Durante, _Trump Tariffs:Tracking the Economic Impact of the Trump Trade War,
<https://taxfoundation.org/research/all/federal/trump-tariffs-trade-war/?utm>.
- 2-<https://www.google.com/search?>
- 3-<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8>
- 4- <https://apps.bea.gov/international/factsheet/factsheet/.html>.
- 5- هاني منعم دحام، هناء عبد الغفار حمود، " النزاع التجاري الأمريكي - الصيني: الدوافع والانعكاسات الاقتصادية عالميا"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: 129، الجامعة المستنصرية، العراق، أيلول 2021، 191.
- 6- منازل شهيرة، بوحلاسة ياسمين، "أثر الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد: 5، العدد: 2، جامعة محمد بوالضياف المسيلة، الجزائر، 2021.
- 7- هاني منعم دحام، هناء عبد الغفار حمود، " النزاع التجاري الأمريكي - الصيني: الدوافع والانعكاسات الاقتصادية عالميا"، مجلة الادارة والاقتصاد العدد: 129، جامعة المستنصرية، كلية الاقتصاد، العراق.
- 8- <https://tradingeconomics.com/china/corporate-profits>.
- 9-https://www.reddit.com/r/america/comments/1jekqqz/what_we_should_Have_learned_from_the_first.
- 10- محمد علي الخوري، " الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية: إلى أين؟"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، مصر، سبتمبر 2019.
- 11-ELAINE KURTENBACH,China shrugs off threat of UStariff to economy,says it has tools to protect jobs, <https://apnews.com/article/china-economy-tariffs-jobs-trump>.
- 12-<https://news.cgtn.com/news/2025-04-26/Amid-U-S-tariff-hikes-how-is-China-cushioning-the-blow--1CSRpuGez8k/p.htm> .
- 13- محمد رضا، " الحرب التجارية الأمريكية الصينية"، متاح على الموقع:
<https://www.youm7.com/story/2018/4/10/>
- 14- مصطفى خلف الله، "شكوى صينية رسمية ضد أمريكا في منظمة التجارة العالمية"، متاح على الموقع:
<https://roayahnews.com>
- 15- وليد عبد الحي، "مستقبل الحروب التجارية في سياسات ترامب الدولية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشراف، بيروت، جوان 2025.